أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)

د/ عزه محمد حجازى *
جامعة حلوان- مصر

Abstract:
The present study characterizes and analysis the elements of good governance and human development in 133 developing countries in 2013, with special reference to Arab countries. In order to overcome the high correlation between the elements of good governance, the study applies the Principal Component Analysis to create a single indicator for good governance taking into consideration the six elements of good governance issued by the World Bank. In addition, the study standarderizes the variables under study and applies the Two Stage least squares to estimate the impact of good governance as well as other factors on the level of human development in the countries under study. Although the results of the study show that the good governance has a significant impact on human development, and the impact of six elements on human development is close to each other, however, the good governance is not the most influential factor on human development in the countries under study. The results show higher positive significant impact for the improved sanitation facilities population and urbanization on human development. The results also show negative significant impact of the unemployment rate. On the other hand, the government spending on health and education has insignificant impact on human development.
Keywords: Good Governance - Arab Countries - Human Development- Principal Component Analysis

* أستاذة مساعدة، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية،كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر مايل: azza_hegazy@yahoo.com

مقدمة:

اعتمدت تجارب التنمية خلال فترة الستينيات والسبعينيات على استراتيجية سميت 'static'، حيث تحملت الدولة على عاتقها مسؤولية التنمية بشكل كامل مما نتج عنه الفشل في أغلب الدول. وقد لحق ذلك تطبيق إستراتيجية 'flip-flop' بدعم قوى السوق في مجال التنمية خلال فترة الثمانينيات. وعلى الرغم من الدعم المالي والفني الضخم الذي قدمته الهيئات الدولية المانحة في هذا الشأن، إلا أن تبنى هاتين الإستراتيجيتين لم يحقق النتائج المرجوة حيث بقت الكثير من الدول خاصة في أفريقيا باستثمارات غير منتجة ومؤسسات ضعيفة. وبما أن للدولة دورا جوهريا في تحفيز التنمية، وبما أن الدولة هي الوحيدة التي لها شرعية ممارسة السلطة على أجزاء الدولة والمواطنين، فهي في مكانة فريدة من حيث إمكانية تحويل الاقتصاد والمجتمع. وعلى ذلك فإن تحسين الحوكمة يعتبر جوهر رفع قدرة وكفاءة الدولة وجعلها أكثر فعالية (DFID, 2007:11-12). ومن هنا اتجهت الأنظار إلى الحوكمة وتم ربطها باستراتيجيات التنمية (Court, et al., 2007:4). فقد اتفقت المنظمات الدولية والدول المتقدمة على أهمية الحوكمة الجيدة واعتبارها شرطا أساسيا أو هدفا وسيطيا لتحقيق التنمية المستدامة وخفض الفقر (Speth, 2005:9),(Punyaratabandhu, 2004:1). استناداً لذلك تم وصف الحوكمة الجيدة على أنها "الحلقة المفقودة" للنمو الناجح والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية . (Brown, 2002: vi) وفي هذا الصدد أشار (Collier, 2007:5-7) في كتابه *The Bottom Billion* إلى أربعة مصايد للتنمية تتمثل في الحوكمة السيئة، ودول غير ساحلية مع دول جوار سيئة، والموارد الطبيعية، وأخيراً مصيدة الصراع، وذلك عند دراسته تاريخ 58 دولة صغيرة تصنف كأقل الدول ترتيباً من حيث التنمية وخفض الفقر. وقد أكد (Collier, 2007:65-79) على أن الحوكمة الجيدة تساعد الدولة في التعرف على الفرص، ولكنها لن تخلق فرصا غير موجودة ، فالحوكمة الجيدة لن تحول دولة فقيرة إلى غنية، ولكنها تساعد الدولة على استغلال الموارد بحيث تحسن من وضعها. واتفق معه في الرأي (Downer, 2000:5) الذي أشار إلى أن تحسن رفاهية الشعوب اختلف تبعاً لمستوى الحوكمة الجيدة المطبق على الرغم من تشابه ظروف بعض الدول من حيث الموارد الطبيعية والهياكل الاجتماعية.

ونتيجة لأهمية الحوكمة، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أخذ الحوكمة كأحد اهتماماته جنباً إلى جنب برنامجه في التنمية البشرية، لذلك بدأ في تخصيص ثلث موارده للحوكمة منذ 1995. وفي إطار تصنيفه لعناصر التنمية المستدامة في أربعه عناصر، وهي الحد من الفقر، خلق فرص عمل واستدامة فرص العيش، حماية وتجديد البيئة، وتحفيز تقدم المرأة أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية الحوكمة الجيدة وكونها عامل حاكم في تحقيق عناصر التنمية

السابقة. وعلى ذلك، اعتبر التحدى الذي تواجهه المجتمعات هو خلق نظام حوكمة يحفز، ويدعم، ويديم التنمية البشرية خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة (Speth, 2005: 2,9). ومن هذا المنطلق وجد اتجاه عالمي مؤيد لأهمية الحوكمة خاصة المنظمات الدولية المانحة التي عانت من فشل أغلب المشروعات التي توجه إليها المنح بسبب ضعف الحوكمة (Earle and Scott, 2010:6). فالحوكمة الضعيفة أو السيئة تتمثل في الفشل في وضع إطار لتصرفات الحكومة تجاه التنمية، والفشل في فصل واضح بين الموارد الخاصة والعامة، ووجود قواعد ولوائح معرقلة لعمل الأسواق، علاوة على وجود أولويات لا تتسق مع التنمية بسبب إساءة تخصيص الموارد، والافتقار للشفافية في صنع القرار (ADB, 1999: 3). وعلى الصعيد الميداني، أوضحت نتائج My World وهو مسح ميداني عالمي تحت إشراف الأمم المتحدة يستهدف التعرف على أولويات الأفراد بالنسبة لأجندة 2030 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة Sustainable development Goals SDGs، أن من الأوليات التي يراها من شملهم المسح الميداني، والذي بلغ نصف مليون شخص من 194 دولة تتمثل في التعليم الجيد، وأمانة واستجابة الحكومة، ورعاية صحية أفضل(www.myworld2015.org) .

ومن هنا تثار تساؤلات الدراسة المتمثلة في هل للحوكمة الجيدة أثر على التنمية البشرية في الدول النامية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأي مكون من مكونات الحوكمة الجيدة أكثر تأثيراً على التنمية البشرية؟ وهل توجد عوامل أخرى لها أثر على التنمية البشرية؟ وللإجابة على التساؤلات السابقة، صاغت الدراسة الحالية فرضية مفادها وجود أثر معنوى موجب للحوكمة الجيدة على التنمية البشرية. وقد استهدفت الدراسة توصيف وتحليل كل من عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول النامية محل الدراسة مع إشارة خاصة للدول العربية. كما استهدفت الدراسة الحالية تطبيق تحليل المكون الأولى Principal Components Analysis (PCA) لتقدير مؤشر واحد للحوكمة الجيدة يأخذ في اعتباره الستة عناصر للحوكمة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي وذلك للتغلب على مشكلة الارتباط بين العناصر. علاوة على ذلك، استهدفت الدراسة تحويل متغيرات الدراسة لمتغيرات معيارية ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لتقدير أثر الحوكمة الجيدة بالإضافة إلى تقدير أثر عوامل أخرى على مستوى التنمية البشرية في 133 دولة نامية عام 2013.

تتكون الدراسة الحالية من سبعة أجزاء. يقدم الجزء الثاني بعد المقدمة تعريفا لكل من الحوكمة والحوكمة الجيدة والتنمية البشرية. ويتضمن الجزء الثالث إطاراً نظرياً لأثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية. ويحتوى الجزء الرابع على تحليل لوضع الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول محل الدراسة مع إشارة خاصة للدول العربية. أما الجزء الخامس فيتضمن نموذج القياس

ومصادر البيانات. ويحتوى الجزء السادس على نتائج القياس وتفسيرها. ويشتمل الجزء السابع والأخير على الخلاصة والسياسات المقترحة.

1- مفاهيم الحوكمة والحوكمة الجيدة والتنمية البشرية.

مصطلح الحوكمة ليس بجديد حيث تمتد جذوره إلى عام 400 قبل الميلاد، عندما قدم رئيس وزراء ملك الهند الركائز الأساسية لفن الحكم والمتمثلة في العدالة، والأخلاق، وعدم الميل للاستبداد. كما حدد واجب الملك في حماية الثروات والرعايا (Kaufmann & Kraay, 2007:5). ومن ناحية أخرى أكد آدم سميث على دور المؤسسات من أكثر من مائتي عام، حيث أشار إلى ضرورة قيام الدولة بتوفير درجة عالية من الرخاء، والانتقال من الهمجية إلى السلام، وفرض الضرائب الميسرة، بالإضافة إلى إدارة العدالة بشكل مقبول (Court et al., 2007:6). كما شاع استخدام مصطلح الحوكمة على نطاق واسع في مجال الإدارة العامة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين وذلك لما تراه الكثير من النظريات الإدارية على أنه مصطلح تنظيمي يقود العملية الإدارية حيث ينقل الحكومة البيروقراطية إلى دولة جوفاء "hollow State". فالحوكمة تفرض على الحكومة الإدارية شكلاً يتسم بانخفاض كل من البيروقراطية والمركزية في القرارات. ومؤخراً، تم استخدام هذا المصطلح ضمن مجموعة من السياسات الإصلاحية التي أقرتها المؤسسات المانحة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ودول الغرب لحث الدول النامية ودول شرق أوروبا لعمل إصلاحات سياسية واقتصادية. ومن هنا استخدم مصطلح الحوكمة في المجال السياسي والاقتصادي (UN, 2006: 2) .

وقد عرف (IMF, 2007:128) الحوكمة على أنها العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها. وعرفها البنك الدولي (WB, 2007a:3) بأنها السلوك الذي يتبعه موظفي ومؤسسات الحكومة في ممارسة السلطة لتشكيل السياسات العامة وتقديم السلع والخدمات العامة. وعرفها(DFID, 2007:6) بأنها استخدام السلطة والقوة والطريقة التي تدار بها شؤون الدولة. وتتفق التعريفات السابقة للحوكمة في أنها تتضمن وجود مؤسسات معينة يتم من خلالها ممارسة السلطة واستخدامها في إدارة شؤون الدولة أو المجتمع.

وعلى الرغم من أهمية الحوكمة في كونها عملية صنع وتنفيذ القرارات، إلا أنه لا يوجد ما يضمن جودة وكفاءة هذه العملية. لذلك ظهر مصطلح "الحوكمة الجيدة"، الذي يؤكد على أن السلطة المستخدمة تحقق منافع للمجتمع (DFID, 2007:6). فوفقاً للأمم المتحدة، تشير الحوكمة الجيدة أو الحوكمة الديمقراطية إلى درجة شفافية مؤسسات وعمليات الدولة. وأشارت الأمم المتحدة إلى أن الحوكمة الجيدة تحفز على المساواة، المشاركة، التعددية، الشفافية، المساءلة

وسيادة القانون في إطار يتميز بالكفاءة والفعالية والاستمرارية (UN Governance). وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العناصر الأساسية للحوكمة الجيدة في المساءلة، الشفافية، الكفاءة، الفعالية، الاستجابة، وسيادة القانون. وأكدت المنظمة على وجود علاقة واضحة بين الحوكمة الجيدة والاستثمار والتنمية(OECD, 2011:2). و أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الحوكمة الجيدة هي إدارة الحكومة في ظل سيادة القانون وعدم وجود فساد (IMF, 2007:128). أما (Grindle, 2007:554) فتحدث عن الحوكمة الجيدة الكافية 'Good Enough Governance'، والتي تشير إلى الحد الأدنى اللازم من الحوكمة لتحقيق تنمية اقتصادية وسياسية. أما مفوضية المجتمعات الأوربية، فقد حددت خمسة عناصر أساسية للحوكمة الجيدة تتمثل في الانفتاح، المشاركة، المساءلة، الفعالية، والترابط (Commission of the European Communities 2001:10). ومن ناحية أخرى، حدد البنك الأفريقي للتنمية العناصر الأساسية للحوكمة الجيدة في الشفافية، المساءلة، محاربة الفساد، المشاركة، ووجود إطار قانوني (ADB,1999:2).

يلاحظ من تعريفات الحوكمة الجيدة أن النظرة المعيارية المتمثلة في "ما يجب أن يكون" هي النظرة الأكثر شيوعاً في التعريفات، كما يلاحظ عدم وجود اتفاق على كل عناصر الحوكمة الجيدة، وبطبيعة الحال سوف ينتج عن ذلك مشكلة تتعلق بالقياس وتصنيف الدول وفقاً لمستوى الحوكمة المحقق. وفي هذا الصدد أكد Lord Kelvin على ضرورة توفر مؤشر دقيق للحوكمة حتى نستطيع الحكم على وضع الحوكمة في أي دولة، وذلك وفقاً لمقولته "إذا لم تستطيع قياسه فلن تستطيع تحسينه" (WB,2007b: 3). وللتغلب على مشاكل القياس والتصنيف، حدد البنك الدولي ستة عناصر للحوكمة الجيدة هي الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وعدم وجود عنف، الإطار التنظيمي، فعالية الحكومة، السيطرة على الفساد، وسيادة القانون (Kaufmann, et al., 2010:4). وهذا هو التصنيف الذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية.

وبالانتقال لمفهوم التنمية البشرية نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعا في التسعينيات إلى دمج حقوق الإنسان مع التنمية من خلال استخدام مدخل Human Rights Based Approach (HRBA) في برامج التنمية، وذلك بالتركيز على حقوق الإنسان من خلال تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم إطار للسياسات والبرامج، وتحديد حد أدنى للمطالب المشروعة لأصحاب الحقوق وحد أدنى من الالتزامات للجهات المسئولة (UNDP 2005:10). وفي هذا الصدد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى التنمية البشرية على أنها توسيع الخيارات لجميع أفراد المجتمع (UNDP, 2001: 9)، وأشار إلى إمكانية تحقيق التنمية

البشرية من خلال زيادة القدرات البشرية بواسطة تنمية الموارد البشرية مثل الصحة، التغذية الجيدة، التعليم، وتنمية المهارات. وهذا يعني أن الرجال والنساء - ولاسيما الفقراء والضعفاء - هم في صميم عملية التنمية. وعليه، فالغرض الأساسي للتنمية البشرية هو خلق بيئة ملائمة تسمح للجميع بالتمتع بحياة طويلة، صحية، وخلاقة (UNDP 2006).

2- الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية: إطار نظري

2-1- أدبيات الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية:

تعتبر الحوكمة الجيدة بعناصرها المتكاملة والمتداخلة من الأبعاد الأساسية اللازمة لتحسن مستوى التنمية البشرية. فالحوكمة الجيدة تضمن تحديد الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال توافق مجتمعي مع الأخذ في الاعتبار الفئة الفقيرة والمهمشة عند صنع القرار الخاص بتخصيص الموارد. كما أنها توفر الكفاءة في تقديم الخدمات وتحسين مستوى الدخول مما يحسن من مستوى معيشة الأفراد(UNDP (2006 .

ففي دراسة Sen (2014) التي أجريت على الدول النامية مع التركيز على دول آسيا، استنتجت وجود أثر معنوي للحوكمة الجيدة على مؤشرات التنمية ومنها مؤشر التنمية البشرية. ونتيجة لضعف الأثر في دول آسيا مقارنة ببقية الدول، أكدت الدراسة على ضرورة دعم سيادة القانون والسيطرة على الفساد وتطوير الإطار التنظيمي في دول آسيا من أجل الحصول على مخرجات تنمية أفضل. كما أشارت دراسة Ahmad and Saleem (2014) إلى أن فاعلية الحكومة، السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي، والإطار التنظيمي لهم دور أساسي في التنمية البشرية، لذلك أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الحكومات بتلك المؤشرات من أجل تحسين مستوى معيشة الشعوب. وبالنسبة لدراسة Pradhan and Sanyal (2011) التي صنفت الولايات الهندية وفقاً لمستوى مؤشر التنمية البشرية، فقد استنتجت أن كل من الحوكمة الجيدة ومستوى التنمية البشرية المحقق سابقاً يحددا سوياً مستوى التنمية البشرية الحالي في الهند. ووفقاً لهذه النتيجة، أكدت الدراسة على إمكانية تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال تحسين آلية المؤسسات ومستوى الحوكمة الجيدة. كما أكدت الدراسة على ضرورة وجود إرادة سياسية لتحقيق هذه الأهداف. ومن ناحية أخرى استهدفت دراسة Charron, et al. (2010) تحديد الاختلاف في جودة الحوكمة فيما بين 27 دولة أوربية على المستوى القومي وعلى المستوى الإقليمي بما يمثل 172 إقليماً في هذه الدول. وقد عَرفت الدراسة جودة الحوكمة على أنها انخفاض مستوى الفساد والذي يتمثل في سيادة القانون، والمساءلة، وفعالية الحكومة. واستنتجت الدراسة وجود ارتباط قوى بين جودة الحوكمة وبعض

المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية المتمثلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، البطالة طويلة الأجل، ومعدل وفيات الأطفال. وأشارت الدراسة إلى أن العمل على تحسن جودة الحوكمة فيما بين الدول والأقاليم محل الدراسة سيؤدى إلى تحسن ملحوظ في المخرجات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تحسن مستوى معيشة المواطنين.

علاوة على ما سبق، استنتجت دراسة Samimi & Jahadi (2010) التي أجريت على دول الأوبك خلال الفترة 2002-2007، وجود أثر معنوي موجب للحوكمة الجيدة على التنمية البشرية. وقد عبرت الدراسة عن الحوكمة الجيدة بالاستقرار السياسي، سيادة القانون والسيطرة على الفساد. ومن ناحية أخرى، أكدت دراسة Uddin and Joya (2007) على أهمية الحوكمة الجيدة في زيادة نصيب الفرد من الدخل وتحسن المؤشرات الاجتماعية في دول جنوب أسيا خاصة بنجلاديش. وأشارت الدراسة إلى أهمية دور المنظمات الدولية في مجال التمويل طويل الأجل والخبرة لدعم الحوكمة. كما أشارت دراسة Haq and Zia (2006) على وجود علاقة قوية بين مكونات الحوكمة الجيدة والنمو لصالح الفقراء في باكستان خلال الفترة 1996 إلى 2005. فتوفر كل من الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، جودة التنظيمات، وسيادة القانون يساهموا في السيطرة على الفساد وإمكانية التحكم في السياسات لصالح الفقراء التي بدورها تؤدى إلى انخفاض الفقر وزيادة العدالة في توزيع الدخول في الأجل الطويل.

واستنتجت دراسة Akçay (2006) التي أجريت على 63 دولة متقدمة ونامية، إلى وجود أثر معنوي بين السيطرة على الفساد (أحد مؤشرات الحوكمة الجيدة) والتنمية البشرية. واتفق معه في الرأي دراسة Kaufmann, et al. (1999) التي أوضحت أن للحوكمة الجيدة دورا في تحقيق مخرجات تنمية أفضل. فقد اختبرت الدراسة أثر تحسين سيادة القانون على كل من متوسط نصيب الفرد من الدخل، ووفيات الأطفال، ومستوى الأمية وذلك على 166 دوله في نهاية التسعينيات. وقد دعا هذا الدور المؤثر إلى اقتراح الدراسة ضرورة إعطاء الأولوية للحوكمة الجيدة من أجل تحقيق أجندة التنمية وخفض الفقر.

وعلى الرغم من تأييد الدراسات السابقة للأثر المعنوي الموجب للحوكمة الجيدة على التنمية البشرية، إلا أن دراسة Khan (2009:15) لم تؤيد ذلك. فقد أوضحت الدراسة أن الحوكمة الجيدة لم يكن لها أثر معنوي على التنمية أو الفقر، وبررت الدراسة ذلك بأن الإنفاق من أجل تحسين الحوكمة الجيدة غالباً ما يكون مصدر للعوائد الريعية للصفوة، وبالتالي لا ينتقل الأثر إلى الفقراء نظراً للضعف السياسي لهذه الفئة.

2-2- عناصر الحوكمة الجيدة وأثرها المتداخل على التنمية البشرية:

اتضح من الجزء السابق أهمية الحوكمة الجيدة كأحد محددات التنمية البشرية. وبما أن كل عناصر الحوكمة الجيدة مترابطة ومتكاملة في تأثيرها على التنمية البشرية فسوف يعرض الجزء الحالي تتداخل وتكامل هذا التأثير.

التنمية البشرية هي للأفراد وبهم، بمعنى أن المواطنين ليسوا المستفيدين الأساسين من التنمية البشرية فحسب ولكنهم وكلاء لها كذلك. لذلك تعتبر المساءلة والصوت Voice and Accountability أحد العناصر الأساسية للحوكمة الجيدة واللازمة لتحقيق التنمية البشرية. وتتمثل المساءلة في طبيعة العلاقة بين طرفين، طرف عليه التزامات ومسئول ومطالب بتوضيح تصرفاته للطرف الآخر .(Goetz and Jenkins, 2002:5) . وعليه، فلا تقتصر المساءلة على المساءلة الداخلية المتمثلة في متابعة وإشراف القضاء والبرلمان على اختيار ورصد رئيس الدولة والحكومة ومساءلة القيادات العليا للقيادات الأدنى والموظفين، بل تشمل كذلك المساءلة الخارجية والمتمثلة في قيام المواطنين وأصحاب المصالح بمساءلة ومحاسبة الأفراد المنتخبين والمعينين والمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لما يقومون به من أنشطة واتخاذ قرارات تمس الشعب الذي هو مصدر السلطات (ADB, 1999:3). وبطبيعة الحال يجب أن تكون المساءلة في إطار معايير مقبولة لقياس الأداء. أما الصوت، فيقصد به القدرة على توضيح والتعبير عن وجهات النظر والمصالح بالإضافة إلى إمكانية ممارسة هذه القدرة. وعلى الرغم من اختلاف المفهومين نظرياً إلا أنهما مرتبطان في الواقع ولهما دور مشترك في تحقيق التنمية البشرية. فبالإضافة إلى أن الصوت والمساءلة يوفرا القدرة على التعبير والتي تمثل أحد جوانب حقوق الإنسان (O'Neill, et al., (2007: v ، فالصوت يتيح للمواطنين فرصة المطالبة بالتفضيلات من السلع العامة مثل التعليم والخدمات الصحية والبنية الأساسية أما المساءلة فتضمن تحقيق تلك المطالب (Goetz and Jenkins, 2002:10) .

وترتبط المساءلة والصوت بعنصر الشفافية الذي يُقصد به توفر المعلومات للمواطنين ووضوح في القواعد، التنظيمات، السياسات، والاستراتيجيات الحكومية (Weiss & Steiner, 2006:1553) . وفي هذا الصدد، من الضروري وجود قوانين تعطى المواطنين الحق في الحصول على المعلومات من موظفي الحكومة. وتدعم الشفافية إمكانية المساءلة التي يقوم بها المواطنون والمشاركة في صناعة القرار، علاوة على خفض عدم التأكد والحد من فساد موظفي الحكومة. وتتسع الشفافية لتوفر المعلومات بتوقيت مناسب عن الظروف الاقتصادية والمالية والسوقية للقطاع الخاص مما ينعكس إيجاباً على التنمية (ADB, 1999:3). ويُبنى عنصر المسائلة والصوت على الديمقراطية التي تمنح السلطة، وتدعم المساءلة، وتمكن الأفراد من الضغط من أجل

وجود سياسات توسع من الفرص الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى فتح المجال أمام المجتمعات لتشكيل أولوياتها (UNDP 2002: 3). كما أن الديمقراطية تدعم الشفافية والتدفق الحر للمعلومات ومن ثم إعطاء صورة للحكومة عن ظروف الفقراء، علاوة على أن الحكومات الديمقراطية توفر سلع عامة أكثر (Ross, 2005:3) .

وعلى الرغم من أهمية الديمقراطية كمصدر للصوت والمساءلة، إلا أنها يمكن أن تؤثر بالسلب على أحد الدعائم الأخرى للحوكمة الجيدة والمتمثلة في الاستقرار السياسي. فتكوين الحكومة في النظم الديمقراطية غالباً ما يقوم على أُسس التعددية الحزبية والأيدلوجية، مما ينتج عنه تضارب الآراء وعدم الاستقرار السياسي وبالتالي يمكن أن يؤدى إلى سحب الثقة من الحكومة. كما تميل الحكومات المنتخبة حديثاً لعمل تغيرات مستمرة في سياسة الدولة الداخلية والخارجية. وبطبيعة الحال يؤثر تغير السياسات المستمر سلباً على الاستثمار ومن ثم التنمية. وعلى ذلك يجب تطبيق عنصر الصوت والمساءلة بشيء من التدرج والحذر في الدول النامية، لما يمكن أن ينتج عنه عدم استقرار سياسي في المراحل الأولى للتطبيق (Gurgul and Lach, 2012.P:4) . حيث أكد Earle & Scott (2010:13) على أهمية الاستقرار السياسي كشرط أساسي مسبق للتنمية.

ومن ناحية أخرى توفير الأمان والسيطرة على العنف يعتبر أحد عناصر الحوكمة الجيدة، فللأفراد الحق في العيش في سلام من خلال حماية مؤسسات العدالة والقانون. ويؤثر العنف وضعف السيطرة على الجرائم بشكل سلبي على الاستثمار والنمو. كما يؤثر العنف على رفاهة الفرد، فهو يمكن أن يؤدى إلى المرض أو الوفاة، بالإضافة إلى انخفاض دخل الأسرة وخلق شعور بالخوف (DFID, 2000: 3-6)

وبالانتقال لسيادة القانون، كعنصر من عناصر الحوكمة الجيدة، فيمكن تعريفه من خلال إطارين، أولهما يركز على الغايات التي يهدف سيادة القانون تحقيقها للمجتمع. وثانيهما يلقى الضوء على سمات المؤسسات الضرورية لتفعيل سيادة القانون. وفي هذا الصدد أيد Belton (2005:3-21) تعريف سيادة القانون وفقاً للغايات لأن سمات المؤسسات تعتبر الوسيلة التي من خلالها تتحقق الغايات. وفي إطار أثر سيادة القانون على التنمية البشرية، ربط Adam Smith في القرن الثامن عشر بين تحقيق الإدارة العادلة وارتفاع مستوى رخاء الدولة. كما درسMax Weber في القرن التاسع عشر العلاقة بين سيادة القانون والأداء القضائي الجيد، والتنمية الاقتصادية Messick (1999:124). وسيادة القانون تعتبر عنصر أساسي للحوكمة الجيدة وتدعم وتكمل عناصرها الأخرى في تحقيق عدة أهداف منها التنمية البشرية. فدعم سيادة القانون لحقوق الأفراد يعتبر أداة للضغط السياسي لتحسين مستوى المعيشة ومن ثم الحد من الفقر. فالحقوق القانونية تساهم في تحقيق التنمية البشرية من خلال توفير حقوق اقتصادية

واجتماعية ومدنية. وتتضمن الحقوق الاجتماعية الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي مناسب للفرد والأسرة، والحق في العمل الجماعي مثل حقوق النقابات. وتتضمن الحقوق الاقتصادية الحق في الحصول على فرصة عمل والحقوق المتعلقة بالملكية والعقود والتوزيع والسيطرة على الموارد. أما الحقوق المدنية فتضمن قواعد الحقوق السياسية من مشاركة وتصويت ومساءلة بالإضافة إلى القواعد التي تحكم سلوك الأفراد منها القواعد التي تحد من العنف والفساد. (Spicker,2003:129)

ويعتبر السيطرة على الفساد أحد العناصر الأساسية للحوكمة الجيدة التي اتفقت عليها الأدبيات والتي لها دور أساسي في التنمية البشرية. والفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة في تحقيق مصلحة خاصة (UN.2004. 23). وانتشار الفساد له أثر سلبي على التنمية البشرية، نظراً لأنه يؤدى إلى انخفاض النمو ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من الناتج والذي ينعكس على انخفاض مستوى معيشة الأفراد. كما ينتج عن سيادة الفساد انخفاض الخدمات الحكومية مما ينعكس سلباً على العمر المتوقع وعلى تراكم رأس المال البشرى. كما يؤدى انتشار الفساد إلى انخفاض الإيرادات الحكومية والتي بدورها يمكن أن تخفض من نوعية الخدمات الحكومية المقدمة (Gupta et al., 2000:3), (Akçay, 2006:35). وعليه فقد أصبح الفساد والتصدي له هو محور اهتمام التنمية منذ منتصف التسعينيات (Earle & Scott, 2010:23) . وتطور الاهتمام بمكافحة الفساد حتى أصبح الموقع الرسمي للبنك الدولي يؤكد على أن السيطرة على الفساد تعتبر هدف أساسي لخفض الفقر وتحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية (web.worldbank.org).

وبالانتقال لعنصري الحوكمة الجيدة والمتمثلين في الإطار التنظيمي وفعالية الحكومة فهما يعكسا الكفاءة. وتعتبر فعالية الحكومة وقدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات متطلب أساسي للتنمية البشرية. وترتبط كفاءة الحكومة بتطبيق اللامركزية ومن ثم توفير المنافسة للحكومة المحلية التي تستهدف الخدمات بشكل أفضل. فزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات العامة ينعكس بشكل مباشر على تحسن تقديم خدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء لكل فئات المجتمع. كما أن نقل السلطة والموارد إلى الحكومات المحلية بشكل لا مركزي يؤدى إلى حل مشاكل تجميع الموارد، وتقديم استخدام مستدام للموارد ومن ثم استهداف الفقراء بشكل أفضل (Cabral, 2011:3)، فالحكومات المحلية يكون لديها معلومات أكبر باحتياجات الأفراد لذلك فهي لديها القدرة على تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة للأوليات وبما ينعكس على التنمية بشكل واضح . (Speth, 2005:3)

وعلى الرغم من أهمية كفاءة الحكومة المتمثلة في فعاليتها وإطارها التنظيمي لتحقيق التنمية البشرية، إلا أنه من الضروري توفر عناصر الحوكمة الجيدة الأخرى من سيادة القانون، وسيطرة على الفساد والشفافية والمساءلة من جميع الأطراف المعنية وحرية التعبير من أجل المساعدة في تشكيل السياسات الحكومية، بالإضافة إلى التأكيد على كفاءة أداء مؤسسات الدولة (UNDP, 2014:5).

وفقاً لما سبق، يتضح التكامل والترابط فيما بين عناصر الحوكمة الجيدة وأهمية تلك العناصر في تحقيق التنمية البشرية. فغالباً ما ترتبط المساءلة والصوت بانخفاض الفساد كما ترتبط بوجود حكومة فعالة تساهم بدورها في توفير بيئة تنظيمية كفء. كما أن سيادة القانون يضمن وجود إجراءات تتميز بالعدالة والنزاهة والشفافية في اختيار واستبدال ومساءلة الحكومة بالإضافة إلى ضمان عدم استغلال موظف الحكومة لمنصبه في تحقيق مكاسب خاصة، كما يضمن توفر الأمن والحد من العنف. وعلى الجانب الآخر، فإن سيادة القانون تحتاج لوجود مساءلة، كما أن توفر المعلومات يساعد على تطبيق القوانين. وأخيراً فإن الشفافية تساعد على مساءلة الحكومة وتطبيق المشاركة وتحقيق الفعالية ودعم سيادة القانون. ونتيجة لهذا التداخل فيما بين مكونات الحوكمة، فليس بمستعرب أن نجد تلك المكونات مرتبطة عبر الدول (Kaufmann, et al., 2010:5).

3- عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول العربية

بمقارنة وضع الدول العربية ببقية المناطق محل الدراسة، يلاحظ من الجدول رقم (1) بالملحق رقم (1) أن الدول العربية حققت مستوى متوسط من التنمية البشرية، وتتقارب في وضعها مع ما حققته دول جنوب أسيا ودول شرق أسيا والمحيط الهادي. بينما يعتبر أداءها أقل من دول أوربا ووسط أسيا، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي حققت مستوى مرتفع من التنمية البشرية، وأعلى من دول أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت مستوى منخفض من التنمية البشرية (يحتوى الملحق رقم 2 على أسماء الدول محل الدراسة مصنفة وفقا للأقاليم). وبالانتقال إلى عناصر الحوكمة الجيدة، يتضح انخفاض أداء الدول العربية من حيث الصوت والمساءلة، والاستقرار مقارنة ببقية المناطق. وعلى الرغم من أن وضع الدول العربية أفضل من دول جنوب أسيا وأفريقيا جنوب الصحراء فيما يتعلق بالفعالية، والجودة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، إلا أن وضع الدول العربية أسوء من دول شرق أسيا والمحيط الهادي، ودول أوربا ووسط أسيا، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي في عناصر الحوكمة الجيدة فيما عدا أوربا ووسط أسيا التي يعتبر وضعها أسوء من الدول العربية من حيث سيادة القانون والسيطرة على الفساد. وفي النهاية

نريد التنويه إلى أنه على الرغم من أفضلية وضع الدول العربية من حيث مستوى التنمية البشرية وبعض عناصر الحوكمة الجيدة مقارنة ببعض المناطق محل المقارنة، إلا أن هذا ليس بالوضع الجيد على الإطلاق نظراً لأن الدول محل الدراسة هي كلها دول نامية، ومن ثم سيكون ترتيب الدول العربية أقل في حالة المقارنة بالدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى لا يعطى التحليل السابق صورة كاملة نظراً لأنه اعتمد على المتوسطات، لذلك سيتم تحليل وضع الدول العربية بشكل أكثر تفصيلاً فيما يلى.

فأداء الدول العربية مختلف وفقاً لعناصر الحوكمة الجيدة بالنسبة للمستوى المحقق من التنمية البشرية. فالأشكال من (1) إلى (6) بالملحق رقم (1) توضح تقدير انحدار المربعات الصغرى العادية لعناصر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية. فبالنسبة لعنصر الصوت والمساءلة، يتضح تدهور أداء الدول العربية مقارنة بمستوى التنمية البشرية. ففي الشكل رقم (1)، على الرغم من أن أغلب الدول العربية تقع فوق خط الانحدار، إلا أن مستوى عنصر الصوت والمساءلة أقل من الصفر في كل الدول العربية. وهذا يعنى محدودية أثر هذا العنصر على مستوى التنمية البشرية. وبالنسبة لعنصر الاستقرار السياسي والسيطرة على العنف، يتضح في الشكل رقم (2) أن الدول العربية تقع فوق خط الانحدار المقدر مما يعنى ارتفاع مستوى التنمية البشرية في الدول العربية فيما عدا دول جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا، السودان، واليمن التي تقع تحت خط الانحدار، أما المغرب فتقع على الخط. كما يلاحظ أن سوريا أكثر دولة في دول العينة معاناة من عدم الاستقرار السياسي والعنف.

وبالنسبة للإطار التنظيمي يتضح من الشكل رقم (3) أن ليبيا حققت مستوى مرتفع من التنمية البشرية على الرغم من أنها ثالث أقل دولة من دول العينة البالغة 133 في مستوى الإطار التنظيمي. وبالنسبة لمستوى فعالية الحكومة، يلاحظ من الشكل رقم (4) أن الإمارات وقطر من أعلى الدول تحقيقاً لمستوى الفعالية مقارنة ببقية دول العينة كما أنهما يقعا تقريباً على خط الانحدار. أما ليبيا، فعلى الرغم من وقوعها فوق خط الانحدار وتحقيقها مستوى مرتفع من التنمية البشرية، إلى أنها تتصف بانخفاض مستوى فعالية الحكومة بها. كما يلاحظ من نتائج الشكل رقم (4) أن عنصر فعالية الحكومة من أكثر عناصر الحوكمة الجيدة تفسيراً للتغيرات في مستوى التنمية البشرية نظراً لارتفاع معامل التحديد R^2 مقارنة ببقية العناصر. وبالنسبة للسيطرة على الفساد، يتضح من الشكل رقم (5) أن الإمارات وقطر من أعلى الدول سيطرة على الفساد مقارنة بدول العينة، كما أنهما يقعا فوق خط الانحدار. أما السودان فمن أقل دول العينة سيطرة على الفساد كما أنها تقع تحت خط الانحدار. وبالنسبة لسيادة القانون، فقطر والإمارات وعمان من أكثر الدول تطبيقاً لسيادة القانون وفي نفس الوقت تقع تلك الدول فوق

خط الانحدار. أما العراق وسوريا فمن أقل الدول تطبيقاً لسيادة القانون وفي نفس الوقت يقعا فوق خط الانحدار.

من التحليل السابق ووفقاً لنتائج انحدار المربعات الصغرى العادية المتضمنة في الأشكال (1) إلى (6) بالملحق رقم (1)، يلاحظ وجود علاقة طردية بين عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية. كما يلاحظ أن مستوى التنمية البشرية المحقق في أغلب الدول العربية مرتفع مقارنة بدول العينة. إضافة إلى ما سبق، يلاحظ أن مستوى التنمية البشرية لا يعود إلى الحوكمة الجيدة فقط، مما يعنى وجود عوامل أخرى لها تأثير على التنمية البشرية. وهذا ما يؤكده انخفاض قيمة R^2 في كل نتائج نماذج الانحدار فيما عدا نموذج الانحدار المتضمن عنصر فعالية الحكومة كعنصر مفسر.

على الرغم من أنه تم الاعتماد على توصيف العلاقة بين عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية بشكل مبسط في هذا الجزء للتعرف على وتحليل الوضع في الدول العربية مقارنة ببقية الدول النامية محل الدراسة، إلا أن هذه النتائج تعتبر استرشادية فقط. فلتقديم صورة واضحة ومقترحات لصانع القرار، يجب أن يتم الأخذ في الاعتبار الارتباط والتكامل فيما بين عناصر الحوكمة الجيدة في تأثيرها على التنمية البشرية كما تم توضيحه في الإطار النظري. كما يجب توصيف نموذج يأخذ في اعتباره متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير على التنمية البشرية، حيث اتضح من نتائج الانحدار البسيط أن عناصر الحوكمة الجيدة لا تفسر غير جزء محدود من التغيرات في مستوى التنمية البشرية. علاوة على ذلك يجب الأخذ في الاعتبار العلاقة الآنية بين عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية. وذلك سوف يكون مجال اهتمام الجزء التالي من الدراسة الخاص بالقياس.

4- نموذج القياس ومصادر البيانات:

4-1- نموذج القياس:

من أجل اختبار فرضية الدراسة تم الاستعانة بالنموذج القياسي التالي:

$$Y_i = a_0 + a_{ip} X_{ip} + b_{in} Z_{in} + u_i \qquad (1)$$

$$p = (1,2,.....,6) \quad n = (1,2,.....,5)$$

حيث Y تشير إلى مؤشر التنمية البشرية. X تشير إلى عناصر الحوكمة الجيدة، Z تشير إلى متجه من المتغيرات الحاكمة. i تشير إلى عدد الدول محل الدراسة، p تشير إلى عدد عناصر الحوكمة الجيدة، و n تشير إلى عدد المتغيرات الحاكمة. و u تشير إلى حد الخطأ.

تتكون X من ستة عناصر للحوكمة الجيدة تتمثل في الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الإطار التنظيمي ، فعالية الحكومة، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وتم استخدام خمسة متغيرات حاكمة تتمثل في: San تعبر عن نسبة السكان التي لديها صرف صحي. Urban تشير إلى نسبة السكان في المناطق الحضرية. Une تعبر عن معدل البطالة. Eduexp تعبر عن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الإنفاق الحكومي الإجمالي. Healthexp تعبر عن نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الإنفاق الإجمالي (حكومي وخاص) على الصحة. ومن المتوقع أن تكون a_i معنوية موجبة بالنسبة للستة عناصر للحوكمة الجيدة. ومن المتوقع أن تكون b_i معنوية موجبة بالنسبة لمتغير نسبة السكان التي لديها صرف صحي، ومتغير نسبة السكان في المناطق الحضرية، ومتغير نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ومتغير نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة ، بينما من المتوقع أن تكون b_i معنوية سالبة بالنسبة لمعدل البطالة.

وبما أن عناصر الحوكمة مرتبطة ومكملة لبعضها البعض كما تم توضيحه في الإطار النظري، لذلك تم تقدير مصفوفة الارتباط بين عناصر الحوكمة، ووُجد ارتفاع قيمة الارتباط كما يتضح في الجدول رقم (2) بالملحق. وعليه، سينتج عن إدراج الستة عناصر للحوكمة الجيدة في نموذج الانحدار وجود مشكلة الارتباط السلسلي بين المتغيرات. وللتغلب على مشكلة الارتباط بين عناصر الحوكمة الجيدة، ومن أجل أخذ أثر كل عناصر الحوكمة الجيدة في الاعتبار، تم الاعتماد على تحليل المكونات الأولية Principle Component Analysis. ويعتمد تحليل المكونات الأولية على تحويل مجموعة المتغيرات المرتبطة X_{ip} في المصفوفة X إلى مجموعة من مكونات أولية غير مرتبطة C_{ip} ، والتي يتم الاعتماد عليها في التقدير بدلاً من المتغيرات المرتبطة (Liu et. al., 2003 :141-143) مع العمل على الإبقاء على المعلومات على قدر الإمكان وذلك من خلال تعظيم التباين في مصفوفة المتغيرات X_i. ومن أجل توصيف معادلة انحدار تتضمن المكونات الأولية المعيارية standardized principal component regression equations ، تم تحويل المتغيرات محل الدراسة لمتغيرات معيارية للتخلص من أثر اختلاف وحدات القياس وذلك كما يتضح من المعادلة التالية:

$$Y^{\phi} = (Y - \bar{Y}) / S_Y \qquad (2)$$

$$X_i^{\phi} = (X_i - \bar{X}_i) / S_{Xi} \qquad (i=1,.....,6) \qquad (3)$$

$$Z_i^{\phi} = (Z_i - \bar{Z}_i) / S_{Zi} \qquad (i=1,.....,5) \qquad (4)$$

حيث $Y^{¢}$ ترمز إلى المتغير التابع المعياري، و Y ترمز إلى المتغير التابع، و $\overline{Y}$ ترمز إلى الوسط الحسابي للمتغير التابع، و S_Y ترمز إلى الانحراف المعياري للمتغير التابع. أما $X_i^{¢}$ $Z_i^{¢}$ ،فترمز إلى المتغيرات المستقلة المعيارية الخاصة بعناصر الحوكمة الجيدة والمتغيرات المستقلة الأخرى على التوالي، و X_i ، Z_i ترمز إلى عناصر الحوكمة الجيدة والمتغيرات المستقلة الأخرى على التوالي ، و $\overline{X}_i$ ، $\overline{Z}_i$ ترمز إلى الوسط الحسابي لعناصر الحوكمة الجيدة والمتغيرات المستقلة الأخرى على التوالي، و S_{Xi} ، S_{Zi} ترمز إلى الانحراف المعياري لعناصر الحوكمة الجيدة والمتغيرات المستقلة الأخرى على التوالي. وعلى ذلك يمكن توصيف مصفوفة المكون الأولى رياضياً بعد إجراء تحويل المتغيرات للشكل المعياري كما يلي.

$$C_i = a_{ij}X_1^{¢} + a_{ij}X_2^{¢} + a_{ij}X_3^{¢} + a_{ij}X_4^{¢} + a_{ij}X_5^{¢} + a_{ij}X_p^{¢} \quad (5)$$

$$(i = 1,2,.....p) \qquad (j = 1,2,.....p)$$

حيث C_i تعبر عن المكون الأولى Principle Component ، و a_{ij} تعكس معاملات مصفوفة المكونات الأولية والتي تعرف بمصفوفة المتجهات المميزة loading vector (المصفوفة تتكون من C_i و$X_i^{¢}$). وتحليل المكونات الأولية هي توليفة خطية من المتغيرات $X_i^{¢}$ تأخذ في اعتبارها أكبر تباين فيما بين المتغيرات. وعلى الرغم من إمكانية الحصول على مكونات أولية تساوى عدد المتغيرات الست للحوكمة p ، وذلك كما يتضح من المعادلة رقم (5)، إلا أنه في الواقع العملي يكون الهدف هو إيجاد أقل عدد من المكونات الأولية وفي نفس الوقت تأخذ في الاعتبار أكبر قدر من المعلومات من المتغيرات الأصلية $X_i^{¢}$. ومن أجل اختيار العدد المناسب من المكونات الأولية، يمكن الاعتماد على ثلاثة معايير هي Kaiser's Stopping Rule، Scree test، Cumulative Variance Proportion. (Brown, 2009: 20-22).

وبعد اختيار العدد المناسب من المكونات الأولية، يتم إدراجها في نموذج القياس رقم (1) بدلاً من المتغيرات $X_i^{¢}$ لعناصر الحوكمة الجيدة. ويتم تقدير النموذج رقم (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين Two-Stages Least Squares (2SLS) وذلك من أجل الأخذ في الاعتبار إمكانية وجود علاقة عكسية من التنمية البشرية إلى الحوكمة (فارتفاع مستوى التنمية البشرية يحفز من تحسن عناصر الحوكمة الجيدة Sen, 2014:6). وتعتمد طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين على استخدام متغيرات مساعدة Instrumental Variables للمتغيرات الداخلية Endogenous Variables في النموذج، وهي متغيرات تكون مرتبطة بالمتغيرات الداخلية وغير مرتبطة بحد الخطأ، وتؤثر على المتغير التابع بشكل غير مباشر من خلال التأثير على المتغيرات الداخلية في النموذج (Bollen & Biesanz

(2002:575). ومن المتغيرات المساعدة للحوكمة المتعارف عليها في الأدبيات الموقع الفلكي من خط الاستواء واللغة الأساسية للدولة. فقد أوضحت دراسة Hall & Jones (1999: 100-101) أن الدول التي تتحدث لغات دول غرب أوربا، والدول التي تبعد عن خط الاستواء هي أكثر الدول تأثراً بدول الغرب المتقدمة ومن ثم تتبنى الشكل المؤسسي الغربي الذي ينعكس ايجابياً على مستوى الحوكمة وجودة المؤسسات. وبررت الدراسة الارتباط بين الدول التي تبعد عن خط الاستواء والدول المتأثرة بغرب أوربا، أن مواطنين غرب أوربا الذين هاجروا قنطوا في دول يتشابه مناخها مع موطنهم الأصلي، وبالتالي هي دول بعيدة عن خط الاستواء. واتساقا مع ذلك استخدمت دراسة Kaufman & Kraay (2002: 17) كل من الموقع الفلكي (تم قياسه بالبعد عن خط الاستواء) والدول التي تم استعمارها (تم التعبير عنها بنسبة السكان التي تتحدث باللغة الانجليزية أو أي لغة أوربية واسعة الانتشار) كمتغيرات مساعدة للحوكمة. استناداً لذلك استخدمت الدراسة الحالية متغيرين مساعدين يتمثل الأول في بُعد الدولة عن خط الاستواء، ويتمثل الثاني في متغير صوري يأخذ القيمة واحد للدول التي يتحدث أكثر من 20% من سكانها الانجليزية، الفرنسية، الألمانية، والأسبانية.

2-4- البيانات ومصادرها:

تعتمد الدراسة الحالية على اختبار أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية وذلك باستخدام بيانات مقطعية لعدد 133 دولة عام 2013. بالنسبة للمتغير التابع فقد تم الاعتماد على مؤشر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ويبنى هذا المؤشر على ثلاثة مكونات اقتصادية -اجتماعية للتنمية وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وتتراوح قيمة مؤشر التنمية البشرية بين الصفر والواحد، وتعكس القيمة المرتفعة للمؤشر ارتفاع مستوى التنمية البشرية (www.undp.org). وبالنسبة للحوكمة الجيدة فقد تم الاعتماد على مؤشر البنك الدولي للحوكمة Worldwide Governance Indicators (WGI) الذي يصدر ست مؤشرات تتمثل في الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الإطار التنظيمي، كفاءة الحكومة، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وتتراوح قيمة المؤشر بين 2.5 و-2.5 وتعكس القيمة 2.5 أعلى درجات فعالية الحكومة، وانخفاض القيمة يعكس انخفاض الفاعلية إلى أن يصل إلى -2.5 والذي يعكس عدم الفعالية التامة للحكومة (info.worldbank.org/governance/wgi/index). وبالنسبة لمحددات التنمية البشرية الأخرى والمتمثلة في نسبة السكان التي لديها صرف صحي، نسبة السكان في المناطق الحضرية، معدل البطالة، نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الإنفاق الإجمالي (حكومي وخاص)

على الصحة، ونسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الإنفاق الحكومي الإجمالي فقد تم الحصول على بياناتها من مؤشرات التنمية العالمية World Development indicators الصادرة عن البنك الدولي(www.worldbank.org). أما بالنسبة للبيانات الخاصة بالموقع الفلكي للدولة بالنسبة لخط الاستواء، والدول التي يتحدث أكثر من 20% من سكانها الانجليزية والفرنسية، الألمانية، والأسبانية، فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات CEPII. وقد تم الاعتماد على بيانات عام 2013 للدراسة المقطعية الحالية، نظراً لأنه آخر عام متوفر فيه بيانات عن أغلب متغيرات الدراسة. أما بالنسبة للمتغير الخاص بنسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الإنفاق الحكومي الإجمالي فقد تم الاستعانة بأحدث بيان متوفر عن هذا المتغير خلال السنوات 2005 إلى 2013 نظراً لعدم توفر هذا البيان للدول محل الدراسة بشكل منتظم، وذلك أسوة بتقرير التنمية البشرية في عرضه لبيانات هذا المتغير.

5- نتائج القياس:

لتحديد عدد المكونات الأولية التي يتم تضمينها في نموذج القياس، تم تطبيق ثلاثة معايير. يتمثل المعيار الأول في Kaiser's Stopping Rule والذي ينص على ضرورة الأخذ في التحليل المكون التي تزيد قيمة القيم المميزة eigenvalues عن الواحد. ووفقاً للجدول رقم (3) والشكل رقم (7) بالملحق يتضح أن قيمة القيم المميزة للعنصر الأول فقط هي التي تزيد عن الواحد حيث تبلغ 4.5. ويتمثل المعيار الثاني في Scree test والذي يتضمن رسم بياني يوضح العلاقة بين القيم المميزة وعدد المكونات p Components . ويتم تتبع Scree plot لمعرفة النقطة التي يتوقف الخط فيها عن الانحدار بشكل حاد. وبالتالي يتم اختيار المكونات قبل نقطة الانكسار. وكما يتضح من الشكل رقم (7) أن نقطة انكسار الخط المنحدر عند المكون الثاني مما يعنى أننا سوف نختار المكون الأول فقط. أما المعيار الثالث لاختيار العدد المناسب من المكونات فهو نسبة التباين التراكمية Cumulative Variance Proportion. وبالرجوع إلى نسبة التباين التراكمية لمكونات الحوكمة الست في نتائج تحليل المكون الأولى، يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة التباين التراكمية تبلغ 0.752 للمكون الأولى الأول، مما يعنى أنه يفسر حوالي 75% من التباين في مجموعة البيانات الأصلية x_i.

استناداً لنتائج تطبيق المعايير الثلاثة سالفة الذكر، تم اختيار المكون الأولى الأول First Principle Component (C). وتم إدراجه في نموذج القياس رقم (1) بدلاً من عناصر الحوكمة الجيدة ثم تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. ووفقاً للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4)، يتضح من نتائج قياس النموذج الأول معنوية المكون

الأولى (C) الذي يوضح أن تحسن الحوكمة الجيدة بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى تحسن مستوى التنمية البشرية في الدول محل الدراسة بمقدار0.11. وعلى الرغم من معنوية عناصر الحوكمة الجيدة، إلا أنه يوجد عوامل أخرى أكثر تأثيراً على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. فكما يتضح من النتائج وجود أثر معنوي موجب لكل من توصيل الصرف الصحي للمنازل (Sans) ونسبة التحضر (Urban)، فتحسن نسبة كل منهما بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى تحسن مستوى التنمية البشرية بمقدار 0.66 و0.259 على التوالي. كما يتضح من النتائج أن معدل البطالة معنوي سالب، فزيادة معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى انخفاض مستوى التنمية البشرية بمقدار 0.092. أما الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم فقد فقد كان أثرهما غير معنوي على مؤشر التنمية البشرية، ويمكن تبرير ذلك بعدم كفاءة الإنفاق الحكومي في أغلب دول العينة. وتعتبر أسباب عدم معنوية الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم مجال لأبحاث أخرى مستقبلية.

ويتضح من نتائج القياس ارتفاع قيمة R^2، فالنموذج الموصف يفسر حوالي 87% من التغيرات في مؤشر التنمية البشرية. كما يتضح من قيمة F-statistic معنوية النموذج الموصف. كما يتضح من قيمة J-statistic أنها معنوية مما يعنى أن المتغيرات المساعدة بمثابة متغيرات خارجية لحد الخطأ في نموذج القياس.

استناداً لما سبق،اتضح معنوية مؤشر الحوكمة الذي تم التعبير عنه بالمكون الأولى، فارتفاعه بمقدار وحدة سوف يؤدى إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بمقدار0.11. ومن أجل معرفة أثر كل مكون من المكونات الست للحوكمة الجيدة على التنمية البشرية، تم ضرب معاملات الحوكمة الجيدة (aij) ، التي تم الحصول عليها من مصفوفة المتجهات المميزة Eagen Vectors (Loading) الموضحة في الجدول رقم(5)، بمعامل المكون الأولى الأول. وذلك كما يتضح فيما يلي:

C_1 = 0.11[0.361 Voice + 0.348 Stability +0.403 Quality + 0.443 Effectiveness + 0.433 Control of Corruption +0.449 Rule of Law]

= 0.0397 Voice + 0.0383 Stability +0.0443 Quality + 0.0487 Effectiveness + 0.0476Control of Corruption + 0.0494 Rule of Law

استناداً لنتائج المعادلة السابقة يلاحظ أن أكثر عناصر الحوكمة الجيدة تأثيراً على التنمية البشرية، هي سيادة القانون وفعالية الحكومة، يليها السيطرة على الفساد والإطار التنظيمي، وأخيراً الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي والسيطرة على العنف، وإن كانت الفروق ضعيفة. وعلى الرغم من وجود أثر معنوي موجب لعناصر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة، إلا أن أثرها ضعيف مقارنة بالمتغيرات الأخرى المفسرة للتنمية البشرية مثل نسبة توصيل

الصرف الصحي للمنازل ونسبة التحضر. أما النموذج الثاني، فالهدف منه هو إدخال متغيراً صورياً يأخذ القيمة (1) للدول العربية، كما تم إدخال متغيراً تفاعلياً يعبر عن أثر عناصر الحوكمة الجيدة في الدول العربية على التنمية البشرية. واتضح من نتائج النموذج عدم معنوية كل من المتغير الصوري والعنصر التفاعلي مما يعنى عدم اختلاف العلاقة بين الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول العربية مقارنة بدول العينة. لذلك تم التعامل في التحليل مع نتائج النموذج الأول.

النتائج والتوصيات

استهدفت الدراسة الحالية تقدير أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في 133 دولة نامية عام 2013 مع إشارة خاصة للدول العربية. وقد أسهمت الدراسة في توصيف وتحليل كل من عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول محل الدراسة. كما أسهمت الدراسة الحالية في تطبيق تحليل المكون الأولى Principal Components Analysis لتقدير مؤشر واحد للحوكمة الجيدة يأخذ في اعتباره الستة عناصر للحوكمة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي وذلك للتغلب على مشكلة الارتباط بين العناصر. علاوة على ذلك، أسهمت الدراسة في تحويل المتغيرات محل الدراسة إلى متغيرات معيارية ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لتقدير أثر الحوكمة الجيدة بالإضافة إلى تقدير أثر عوامل أخرى على مستوى التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. وعلى الرغم من أن نتائج الدراسة أوضحت أن تحسن مستوى الحوكمة الجيدة يؤدى إلى تحسن مستوى التنمية البشرية، وأن أثر الستة عناصر متقارب على التنمية البشرية، إلا أن الحوكمة الجيدة ليست بالعامل الأكثر تأثيراً على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. فقد أوضحت النتائج وجود أثر معنوي موجب أكبر لكل من نسبة توصيل الصرف الصحي للسكان ونسبة التحضر على التنمية البشرية. كما أوضحت النتائج وجود أثر معنوي سالب لمعدل البطالة على التنمية البشرية. أما الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم فليس لهما أثر معنوي على التنمية البشرية.

وبما أن عناصر الحوكمة الجيدة هي أحد المتغيرات الداعمة لتحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية في الدول النامية، فعلى صانع القرار في هذه الدول ضرورة الاهتمام بتحسين عناصر الحوكمة بحيث تكون أحد الأولويات الأساسية للدولة. وفي هذا الصدد يجب وضع وتطبيق إستراتيجية متكاملة تشمل كل عناصر الحوكمة نظراً لوجود أثر متبادل فيما بين العناصر. فيجب العمل على إجراء إصلاح هيكلي قضائي وقانوني بما يدعم تفعيل سيادة القانون ويحد من الفساد. ويجب أن تتضمن الإستراتيجية تطوير وتأهيل النظام الإداري للدولة ليتسم

بالشفافية، مع ضرورة العمل على تفعيل عنصر المساءلة بكل أشكالها لزيادة الكفاءة والحد من الفساد. كما يجب العمل على تعديل الشكل التنظيمي للدولة من خلال تطبيق اللامركزية السياسية والمالية والإدارية، وذلك من أجل زيادة فعالية وكفاءة الحكومة ودعم الشفافية وتفعيل المساءلة. علاوة على ما سبق، من الضروري أن يتبنى صانع القرار السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي والحد من العنف. ولكن على صانع القرار عدم الاعتماد على عناصر الحوكمة الجيدة فقط كوسيلة لتحسين مستوى التنمية البشرية. فكما اتضح من نتائج الدراسة أن زيادة نسبة التحضر وتوصيل الصرف الصحي للمنازل وخفض معدل البطالة لهم أثر ملموس على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة. وعلى ذلك يجب أن تعمل الدول النامية على تخصيص جزء أكبر من ميزانيتها للمرافق العامة، وتوفير فرص عمل، والعمل على تطوير المناطق الريفية وتوفير الخدمات بشكل مقبول مقارنة بما هو موجود في المدن. وعلى الرغم من أن الإنفاق على الصحة والتعليم يعتبر عنصر أساسي مؤثر على التنمية البشرية، إلا أنه غير فعال في الدول محل الدراسة. وبالتالي على صانع القرار دراسة وضع الإنفاق الحكومي على هذين القطاعين والوقوف أمام أسباب عدم كفاءتهما وفعاليتهما والعمل على وضع منظومة لإصلاح القطاعين حتى يأتي الإنفاق بالثمار المرجوة منه.

وعلى الصعيد العربي، يجب أن تعمل كل الدول العربية على تفعيل نظام للتصويت والمساءلة التي تفتقر إليه. كما يجب أن تتعاون الدول العربية بشكل يضع نهاية للعنف ويحقق الاستقرار السياسي خاصة في سوريا، واليمن، والسودان، والعراق، وليبيا. فمما لا شك فيه، أن تحقيق الاستقرار السياسي سينعكس بشكل إيجابي على عناصر الحوكمة الأخرى في تلك الدول، والتي تعاني من تدني مستوى كل من السيطرة على الفساد وسيادة القانون وفعالية الحكومة. أما الدول العربية التي حققت مستوى ملموس من الحوكمة الجيدة فعليها إتباع السياسات التي تدعم استمرار وتحسن الوضع القائم، وذلك مثل قطر، الإمارات، عمان، البحرين، والكويت. وعلى ذلك يمكن القول أن الدول العربية تحتاج إلى إستراتيجية لتحسين عناصر الحوكمة الجيدة بها تتناسب مع المستوى المحقق فعلاً ومع ظروف كل دولة. وبالانتقال للعوامل الأخرى التي لها أثر معنوي على التنمية البشرية، فعلى الدول العربية خاصة السودان، جزر القمر، موريتانيا، جيبوتي، اليمن العمل على زيادة توصيل الصرف الصحي للمساكن لما له من دور ملموس على الجانب الصحي، حيث لم تتعد نسبة السكان ا صرف صحي في تلك الدول نسبة 53%. كما يجب أن تعمل الدول العربية على زيادة الإنفاق على المناطق الريفية وتوفير الخدمات العامة ليقترب الوضع مما هو متوفر في المناطق الحضرية خاصة في الدول التي يزيد فيها نسبة سكان الريف عن 50% من السكان مثل السودان، جزر القمر، اليمن، مصر. علاوة على ما سبق، من

الضروري أن تعمل الدول العربية على الحد من معدلات البطالة لأن ذلك سوف ينعكس إيجابياً على مستوى التنمية البشرية بها. ومن الدول التي يجب أن تضع خطة قصيرة وطويلة الأجل لحل مشكلة البطالة هي موريتانيا، فلسطين، ليبيا، اليمن، السودان، العراق، مصر، وتونس، حيث يتراوح معدل البطالة في هذه الدول بين 31.1% و13.2%. أما بالنسبة للإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، فعلى الدول العربية إعطاء أهمية خاصة في مجال الإنفاق سواء كان كمياً أو كيفياً بما يتفق مع ظروف كل دولة، وبما يحقق العائد المرجو منه على التنمية البشرية.

الهوامش

1. Ahmad, Zahoor & Aysha Saleem (2014). Impact of Governance on Human Development, **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences**, 8 (3): 612-628.
2. ADB (1999). Bank **Group Policy on Good Governance**. OCOD, African Development Bank.
3. Akcey, Selçuk (2006). Corruption and Human development, **Cato Journal**, 26(1): 29-48.
4. Belton, Rachel Kleinfeld (2005). **Competing Definitions of The Rule of Law: Implications for Practitioners, Democracy and Rule of Law Project**, Working Paper no.55. Washington, Carnegie endowment for International Peace.
5. Bollen, Kenneth A. and Jeremy C. Biesanz (2002). A Note on a Two-Stage Least Squares Estimator for Higher-Order Factor Analyses, **Sociological Methods and Research**. 30(4):568-579
6. Brown, J.D. (2009). Choosing the right number of components or factors in PCA and EFA, **JALT Testing & Evaluation SIG Newsletter**, 13(2), 19-23.
7. Brown, Mark M. (2002). '**Forward**'. In UNDP, Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World. New York: UNDP.
8. Cabral, Lídia (2011). Decenteralization in Africa: Scope, Motivations and Impact on service delivery and Poverty, Overseas Development Institute, **Future Agriculture**, Working Paper 20.
9. Charron, Nicholas; Lewis Dijkstra and Victor Lapuente (2010). **Mapping the Quality of Governance in the European Union: A Study of National and Sub-National Variations**, Quality of Governance Working Paper Series (22):21-22
10. Collier, Paul (2007). **The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It**, Oxford University Press.

11. Commission of The European Communities (2001). **European Governance: A White Paper**, Brussels, COM .428. Final.
12. Court, Julius; Verena Fritz & E. Gyimah-Boadi (2007). **Measuring Governance: What Guidance for Aid Policy?**. Research project (RP-05-GG) of the Advisory Board for Irish Aid, Working Paper 5.
13. DFID. (2000). **Justice and Poverty Reduction: Safety, Security and Access to Justice for All**, Issues. London: Department For International Development.
14. DFID. (2007). **Governance, Development and Democratic Politics. DFID's work in building more effective states**, London, Department for International Development.
15. Downer, Alexander (2000). **Good Governance - Guiding principles for implementation**, The Australian Government's Overseas Aid Program.
16. Earle, Lucy and Zoë Scott (2010). **Assessing the Evidence of the Impact of Governance on Development Outcomes and Poverty Reduction**. Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC).
17. Goetz, Anne Marie & Rob Jenkins (2002). **Voice, Accountability and Human Development: The Emergence of a New Agenda**, Background paper for HDR 2002, Occasional Paper (4), UNDP.
18. Grindle, Merilee (2007). Good enough governance revisited, **Development Policy Review**, 25 (5): 553-574.
19. Gupta, Sanjeev; Hamid Davoodi and Erwin Tiongson (2000). **Corruption and the Provision of Health Care and Education Services**, IMF Working Paper No.116. Washington: International Monetary Fund.
20. Gurgul, Henryk and Lukasz Lach (2012). **Political instability and economic growth: Evidence from two decades of transition in CEE**, MPRA Paper No. 37792.
21. Hall, Robert, and Charles I. Jones. (1999). Why Do Some Countries Produce So Much Output per Worker Than Others?, **Quarterly Journal of Economics** 114:83–116.
22. Haq, Rashida and Uzma Zia (2006). Governance and Pro-poor Growth: Evidence from Pakistan. **The Pakistan Development Review**, 45(4) Part II:761–776
23. IMF (2007). **Manual on Fiscal Transparency**, Fiscal Affairs Department IMF: Washington DC., International Monetary Fund.
24. Kaufmann, Daniel, Aart Kraay and Pablo Zoido-Lobatón (1999). **Governance Matters**. World Bank Research Working Paper No. 2196.
25. Kaufmann, Daniel, & Aart Kraay (2002). **Growth Without Governance**. World Bank Policy Research Working Paper No. 2928.

26. Kaufmann, Daniel, & Aart Kraay (2007). **Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?**, The World Bank, Policy Research Working Paper 4370.
27. Kaufmann, Daniel; Aart Kraay & Massimo Mastruzzi (2010). **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, The World Bank Policy Research Working Paper 5430.
28. Khan, Mushtaq H. (2009). **Governance, Growth and Poverty Reduction**, DESA Working Paper No. 75.
29. Liu, R.X.; J. Kuang; Q. Gong and X.L. Hou (2003). Principal component regression analysis with SPSS, **Computer Methods and Programs in Biomedicine** 71: 141-/147
30. Messick, Richard E. (1999). Judicial Reform and Economic Development: A Survey of the Issues, **The World Bank Research Observer**, 14(1): 117-36.
31. My World. The United nations Global Survey For A better World. (www.myworld2015.org)
32. OECD (2011). Policy frame work for investment user's Toolkit. Organization for Economic Cooperation and Development: http://www.oecd.org/investment/toolkit/policyareas/publicgovernance/
33. O'Neil, Tammie; Marta Foresti and Alan Hudson (2007). **Evaluation of Citizens' Voice and Accountability: Review of the Literature and Donor Approaches Report**, London: DFID
34. Pradhan, Rudra P. and Sanyal, G.S. (2011). Good Governance and Human Development: Evidence from Indian States**. Journal of Social and Development Science**, 1(2):1-8.
35. Punyaratabandhu, Suchitra (2004). **Commitment to Good Governance, Development, and Poverty Reduction: Methodological Issues in the Evaluation of Progress at National and Local level**, A Paper Prepared for the Sixth Session of the Committee on Development Policy, National Institute of Development Administration.
36. Ross, Michael (2005). **Is Democracy Good for the Poor?**, CDDRL Stanford Institute on International Studies, Working Paper No 37.
37. Samimi, Ahmad J. ; Mahboobeh Jahadi (2010). Human Development and Governance: Evidence from OPEC, **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 4(8): 3103 - 3105, P:3104.
38. Sen, Kunal (2014). **Governance and Development Outcomes in Asia**, ADB Economics Working Paper Series No. 384
39. Speth, James G. (2005). **Governance for sustainable human development**, United Nations Development Programme.

40. Spicker, Paul (2003). Exclusion and rights, in lucy williams, asbjørn kjønstad & peter robson, **Law and Poverty: the Legal System and Poverty Reduction**, CROP International Studies in Poverty Research.
41. Uddin, Mohamed J. & Laila Ashrafun Joya (2007). Development through Good Governance: Lessons for Developing Countries, **Asian Affairs**, 29(3): 1-28.
42. UN. (2004). **United Nations Handbook on Practical Anticorruption Measures for Prosecutors and Investigators**, United Nations.
43. -UN. (2006). **Definition of basic concepts and terminologies in governance and public administration**, Committee of Experts on Public Administration, Economic and Social Council, United Nations.
44. UN. Governance, http://www.un.org/en/globalissues/governance (last accessed 5 June 2016)
45. UNDP (2001). **Human Development Report**, United Nations Development Programme.
46. (UNDP) (2002). **Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World**, New York: United Nations Development Programme.
47. UNDP (2005). **Fiscal decentralisation and poverty reduction**, New York: United Nations Development Programme.
48. UNDP (2006**). Governance for sustainable human development**, A UNDP policy document. available at: http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm
49. - UNDP (2014). Governance for Sustainable Development Integrating Governance in the Post-2015 Development Framework, United Nations Development Programme.
50. UNDP (2015). Human Development Report, United Nations Development Programme.
51. WB. (2007a). **Strengthening World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption**, Public Disclosure Authorized. 39055, Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development, World Bank.
52. WB. (2007b). **A Decade of Measuring the Quality of Governance: Governance Matters 2007**, Worldwide Governance Indicators, 1996-2006. Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development, World Bank.
53. Weiss, Friedl & Silke Steiner (2006). Transparency as an Element of Good Governance in the Practice of the EU and the WTO: Overview and Comparison, **Fordham International Law Journal**,30(5) Article 8:1545-1586
54. http//www.undp.org.

55. http//info.worldbank.org/governance/wgi/index
56. http//www.worldbank.org
57. http//www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/bdd.asp

ملحق (1)

جدول رقم (1): عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في دول العينة حسب المناطق

corruption	rule	quality	effectivence	stability	الصوت والمساءلة	HDI	
-0.417	-0.415	-0.43	-0.48	-0.94	-1.02	0.6837	الدول العربية
-0.37015	-0.37	-0.38	-0.31	-0.01	-0.26	0.6546	شرق أسيا والمحيط الهادى
-0.655	-0.60	-0.39	-0.42	-0.35	-0.70	0.71843	أوربا ووسط أسيا
-0.11365	-0.3163	-0.07	-0.04	-0.01	0.20	0.718276	أمريكا اللاتينية والكاريبي
-0.5648	-0.658	-0.82	-0.56	-1.10	-0.61	0.607778	جنوب أسيا
-0.62514	-0.676	-0.61	-0.73	-0.44	-0.58	0.494488	افريقيا جنوب الصحراء

البيانات محسوبة بمعرفة الباحثة كمتوسطات لكل منطقة على حدة. مصدر مؤشر التنمية البشرية لدول العينة هو تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، على الموقع التالي:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.pdf
ومصدر بيانات عناصر الحوكمة الجيدة هو المؤشر الصادر عن البنك الدولي للحوكمة على الموقع التالي:
http://info.worldbank.org/governance/wgi

جدول رقم(2): مصفوفة ارتباط عناصر الحوكمة الجيدة

	Voice	Stability	Quality	Effectiveness	Control of Corruption	Rule of Law
Voice	1.000000					
Stability	0.540232	1.000000				
Quality	0.637616	0.437213	1.000000			
Effectiveness	0.640624	0.591013	0.834408	1.000000		
Control of Corruption	0.594273	0.671486	0.699018	0.868205	1.000000	
Rule of Law	0.631883	0.664146	0.801940	0.909081	0.901715	1.0000

جدول رقم (3) القيم المميزة Eigenvalues لتحليل المكون الأول

Number	Value	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	4.511912	0.7520	4.511912	0.7520
2	0.603972	0.1007	5.115884	0.8526
3	0.495952	0.0827	5.611836	0.9353
4	0.216687	0.0361	5.828524	0.9714
5	0.093768	0.0156	5.922291	0.9870
6	0.077709	0.0130	6.000000	1.0000

جدول رقم (4): نتائج القياس

Dependent Variable	Model (1)	Model (2)
C (First Principle Component)	0.11039*** (0.0000)	0.122183*** (0.0000)
San	0.66505*** (0.0000)	0.658929*** (0.0000)
Urban	0.25914*** (0.0000)	0.265681*** (0.0000)
Une	-0.0929** (0.0229)	-0.112366** (0.0109)
Eduexp	0.00335 (0.9303)	-0.001447 (0.9707)
Healthexp	-0.00334 (0.9406)	0.007788 (0.8646)
Arab		0.003485 (0.9777)
Arab*C		-0.072816 (0.1928)
R^2	0.869501	0.871845
F- Statistics Prob(F-statistic)	108.8272 (0.000000)	81.63667 (0.000000)
J- Statistics Prob(F-statistic)	2.576895 (0.275699)	2.608805 (0.271335)
No. of observations	105	105

الأرقام ما بين القوسين للقيمة P، حيث p<0.1; p**<0.05; p***<0.01

جدول رقم (5) المتجهات المميزة (Eigenvectors (loadings لتحليل المكون الأول

Variables	PC 1	PC 2	PC 3	PC 4	PC 5	PC 6
Voice	0.361645	0.005023	0.890984	-0.272478	-0.004128	-0.032776
Stability	0.348104	0.825236	-0.009749	0.436808	-0.034976	0.075433
Quality	0.403039	-0.516045	0.046649	0.652157	0.337965	0.171905
Effectiveness	0.443523	-0.208232	-0.195538	-0.072673	-0.807952	0.252237
Control of Corruption	0.432878	0.080712	-0.323448	-0.540198	0.476949	0.426835
Rule of Law	0.448887	-0.052756	-0.247028	-0.112026	0.065360	-0.847274

شكل رقم (1): الصوت والمساءلة فى الدول العربية

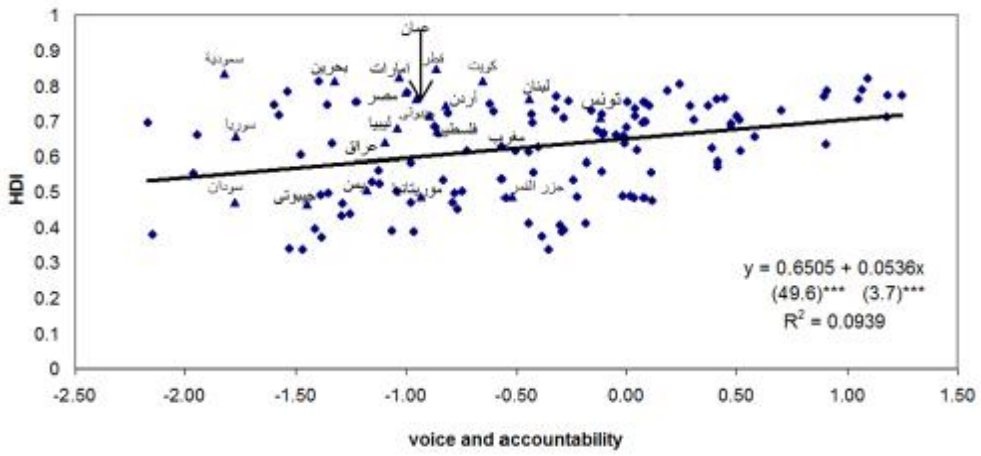

شكل رقم (2): الاستقرار السياسي والحد من العنف فى الدول العربية

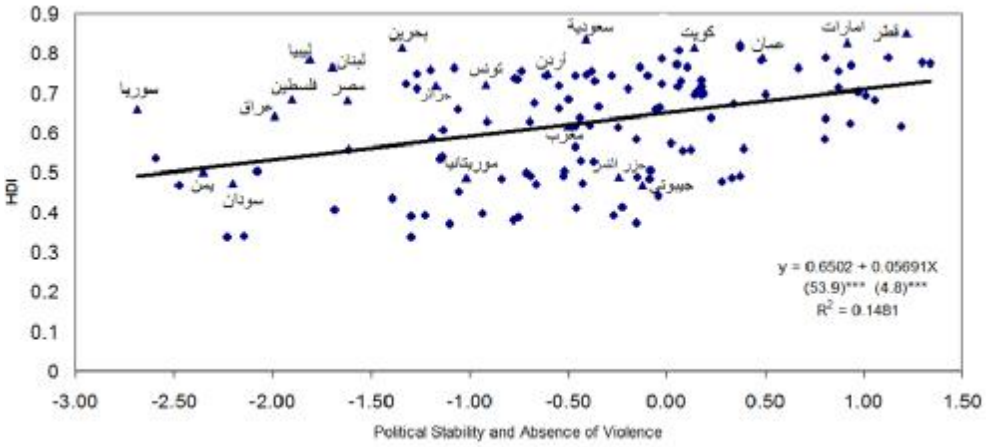

شكل رقم (3): نوعية التنظيمات فى الدول العربية

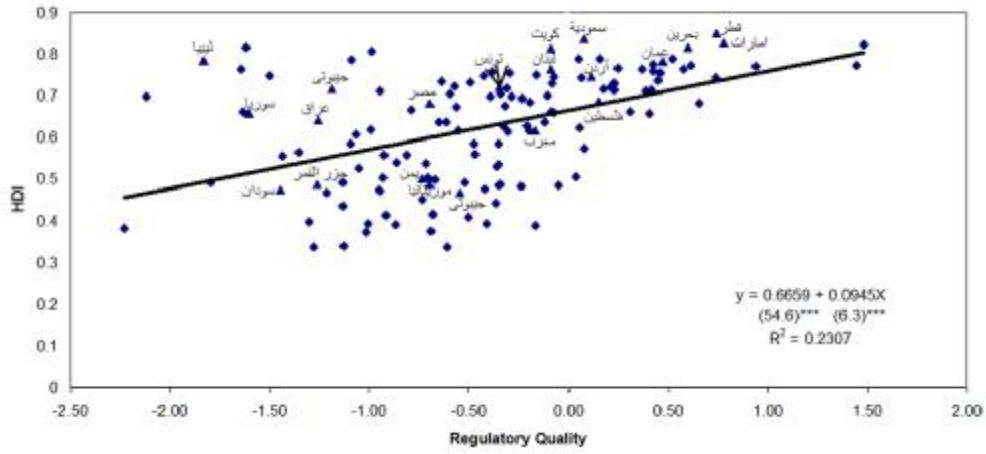

شكل رقم (4): فعالية الحكومة فى الدول العربية

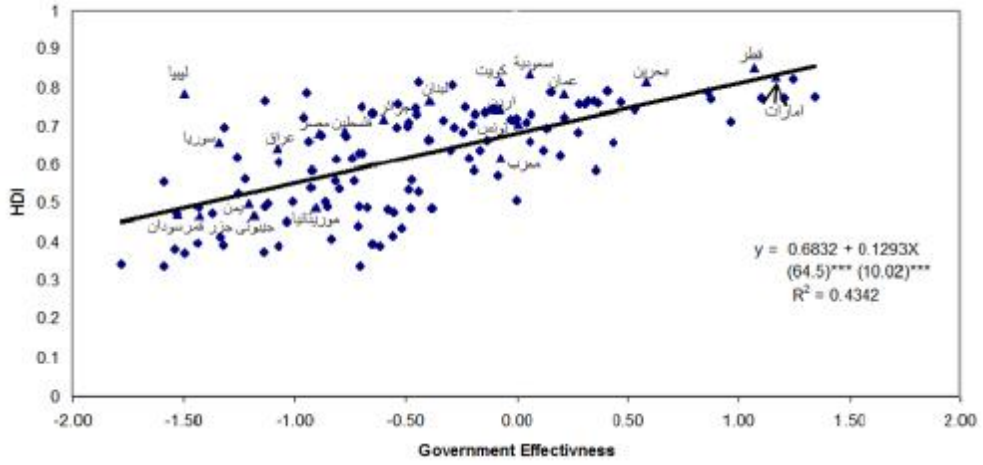

شكل رقم (5): السيطرة على الفساد فى الدول العربية

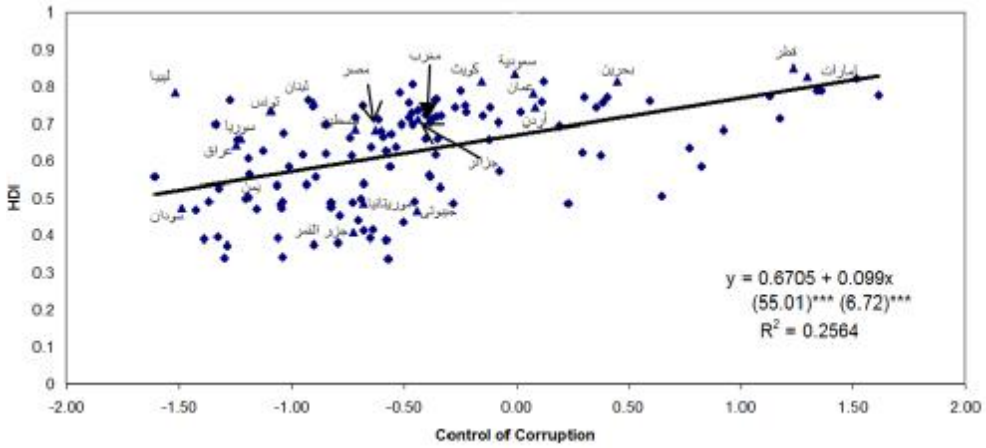

شكل رقم (6): سيادة القانون فى الدول العربية

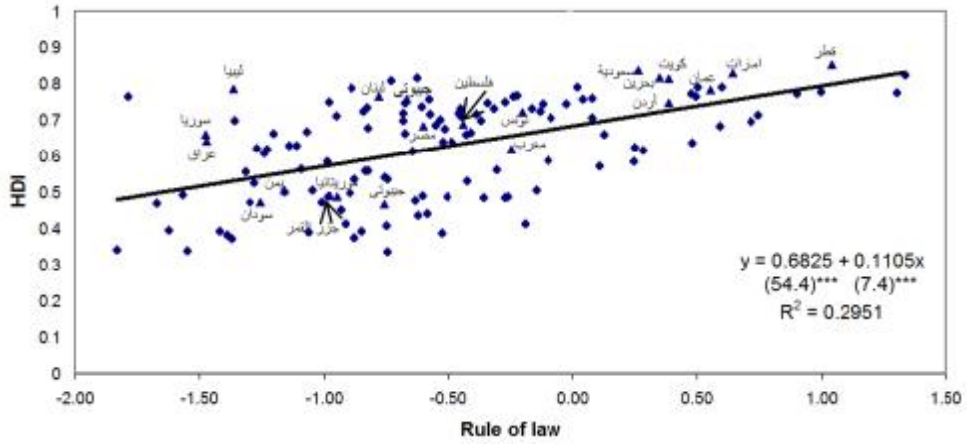

شكل رقم (7): Scree Test وKaiser's Stopping Rule بيانياً وفقاً للقيم المميزة Eigenvalues